التكامل الإقليمي في إفريقيا: النظرية و الواقع

د. محمد جعبوب [1*]

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الموسومة بعنوان «التكامل الإقليمي في إفريقيا النظرية و الواقع» لتقييم مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا بالاعتماد على المدخل الوظيفي ، و ذلك من خلال التطرق لمختلف المشاريع التكاملية في القارة سواء في مستواها القاري و دون القاري ، من جهة أخرى تحاول الدراسة استعراض أهم التحديات التي تعرقل محاولات التكامل في إفريقيا ، و في الأخير خرج البحث بخلاصة حول مدى امكانية الاعتماد على المدخل الوظيفي لإنجاح التكامل الإفريقي.

Résumé:

Cette étude intitulée par « l'Intégration Régionale en Afrique la Théorie et la Réalité » sert à évaluer le processus d'intégration régionale en Afrique en appuyant sur l'approche fonctionnaliste.

D'une part la recherche a cité les déférents projets de l'intégration Africaine au niveau régional et sous-régional , d'autre part l'étude essaye d'aborder les défis de l'intégration régionale en Afrique.

En conclusion la recherche montre l'impossibilité d'intégrer l'Afrique en adoptant l'approche fonctionnaliste sans des adaptations.

مقدمة:

يعتبر التكامل في إفريقيا حلما لطالما راود حكام و شعوب القارة ، ذلك أن التكامل الإقليمي يعتبر الحل الأوحد للأفارقة للخروج من المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تتخبط فيها إفريقيا ، فالمزايا التي يمكن أن تحققها الدول الإفريقية في إطار

1* - أستاذ باحث بمخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي ـ الشلف..

التنظيم الإقليمي سوف تتجاوز تلك المنافع المحدودة التي تحصل عليها كل دولة بشكل منفرد.

شهدت إفريقيا ـ في هذا السياق ـ ثلاثة اتجاهات تكاملية ، الاتجاه الأول هو سعي الدول الإفريقية للتكتل مع دول إفريقية أخرى تشترك معها في معايير جغرافية و تاريخية و حضارية ، و كانت تهدف هذه التجمعات لتعزيز التعاون الاقتصادي و السياسي و الأمني أما الاتجاه الثاني فيتمثل في محاولة الدول الإفريقية مجتمعة من أجل إقامة تكتل قاري ، في حين تجسد الاتجاه الثالث في التوجه الإفريقي نحو الاندماج ضمن المنظومة العالمية ، من خلال انخراط القارة في علاقات سياسية و اقتصادية مع مختلف القوى العالمية الأخرى ، و الدراسة التي بين أيدينا سوف تتجاهل هذا الاتجاه الأخير ، لتركز على التوجهين الأول و الثاني ، أو بعبارة أخرى التكامل الإفريقي في طابعه الإقليمي و دون الإقليمي ، و عليه فالدراسة تحاول أن تجيب عن الإشكالية التالية: **ما مدى نجاح التكامل الإقليمي في إفريقيا؟**

بهدف الإجابة عن هذه الإشكالية و الإلمام بجوانب الموضوع ، قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور: المحور الأول عبارة عن إطار مفاهيمي و نظري حول التكامل الإقليمي ، أما المحور الثاني فتطرق إلى مختلف المشاريع التكاملية التي عرفتها القارة الإفريقية ، ثم في المحور الثالث تحاول الدراسة أن تقيم تلك المحاولات التكاملية.

المحور الأول: إطار مفاهيمي و نظري حول التكامل

برز مفهوم التكامل (Intégration) خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، و كان يرمي لوصف التغيرات التي كانت تشهدها القارة الأوروبية في المجالات الاقتصادية و السياسية.

و التكامل هو «حالة من التوافق و الانسجام و الاعتماد المتبادل بين أجزاء و أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما» ، و قد يعني التكامل «صيرورة التكامل» أي عملية الاندماج بين الوحدات السياسية بغض النظر عن النتائج المحققة أو المرتقبة ، ذلك أن أفضل طريقة لفهم التكامل هي النظر إليه كآلية تتضمن حركة باتجاه زيادة التعاون بين الدول.[1]

التكامل أيضا هو ذلك «السياق الذي من خلاله ، يقوم الممثلون السياسيون لمختلف القطاعات السياسية بنشر ولاءاتهم ، و آمالهم و نشاطاتهم في مركز جديد».[2]

و يشير التكامل ـ عند Ernest Hass ـ إلى «العملية التي تتضمن تحول الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة ، و هو في معناه النهائي العملية التي يجري فيها رفع مستوى المصالح المشتركة بين الدول».[3]

كذلك يمكن تعريف التكامل بأنه «العملية الإرادية الواعية و المنظمة التي تجري بين مجموعة من الوحدات السياسية بغرض خلق واقع سياسي و مؤسساتي جديد ، يتميز باعتماد متبادل بين وحداته بهدف رفع مستوى المصالح المشتركة بينهم إلى درجة تجعلهم يشعرون بالوحدة و القوة و الأمن و المصير المشترك».[4]

و مما سبق يمكن القول أن التكامل هو ذلك المسعى الذي تتبناه الدول بهدف توطيد علاقاتها في الميادين السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و ترمي الدول من وراء العملية التكاملية لزيادة النمو الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، كما أن التكامل يعطي الدول المتكاملة قدرة سياسية تسمح لها بالمناورة على المستوى الدولي.

أما فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي (Intégration régionale) فهو ذلك التكامل الذي يكون بين وحدات نظام إقليمي معين ، أي «أن ينضم عدد من الدول القريبة الواحدة من الأخرى لتألف اتحادا فيدراليا على المستويين السياسي و الاقتصادي».[5]

و عليه فاستخدام مصطلح التكامل الإقليمي في إفريقيا لا يقصد به النتائج المحققة أكثر من أن يقصد به العملية التكاملية ، أو بعبارة أدق محاولات و مسار التكامل بين وحدات النظام الإقليمي لإفريقيا.

يعتبر الطرح الوظيفي من أبرز المداخل النظرية التي حاولت أن تحلل ظاهرة التكامل الدولي و الإقليمي ، لذا فالدراسة سوف تتبنى النظرية الوظيفية باعتبارها الإطار الأنسب لتحليل و تقييم محاولات التكامل الإقليمي في إفريقيا.

تعود نشأة النظرية الوظيفية إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، و بالتحديد في عام 1944 ، حيث كان الرواد الأوائل للنظرية متأثرين بالنتائج الكارثية للحرب ، و تمثل هدفهم الأساسي في البحث عن أسلوب أمثل لتحقيق السلام العالمي ، بعيدا عن المنطق

الواقعي القائم أساسا على ميزان القوى ، و السيادة المطلقة للدول التي تبقى حرة في تحدي الشرعية الدولية عندما تتعارض مع مصالحها.(6)

ارتبط التنظير الوظيفي عمليا مع التجربة الوحدوية في أوروبا خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، حيث أدرك بعض الدارسين للعلاقات الدولية أن هذه التجربة يمكن أن تكون أساسا لبناء نظري لتحليل العلاقات الدولية بشكل عام ، و عليه فقد كتب كل من David Mitrany و Ernest Hass و Karl Deutsch إسهامات نظرية في تحليل التفاعلات الدولية قائمة أساسا على التكامل.(7)

قدم David Mitrany أسلوبا جديدا للتكامل يقوم أساس على ما أسماه «الخيار الوظيفي» ، حيث ركز الوظيفيون بشكل عام على دور المؤسسات الدولية في إقامة السلام العالمي ، كما اعتبروا أن سبب الحروب الدولية هو مبدأ سيادة الدولة ، لذا فيمكن بناء السلام من خلال إقامة علاقات تعاون بين الدول ضمن أطر مؤسساتية تلتف حول سيادة الدولة و تحد منها تدريجيا لتلغيها كلية في النهاية ، و لخص Mitrany هذه العملية في عبارة «الشكل يتبع الوظيفة» ، كما أن التعاون لا يمكن أن يقوم بين الدول إلا إذا تم التركيز على بعض الوظائف النوعية التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الفوق قومية (Supranational Organization) بدل الحكومات ، و حينما تنتقل بعض الوظائف من الحكومات إلى هذه المؤسسات فإن سيادة الدولة سوف تنحسر ، و شيئا فشيئا سوف تصبح جميع وظائف الدولة من اختصاص المؤسسات الدولية التي تعمل من أجل الخير و السلام العالميين.(8)

تتشكل المنظمات الدولية لأجل القيام بوظائف معينة ، و بالتالي فهذه الأخيرة هي التي تحدد شكل المنظمة ، و تلعب النخب السياسية دورا مهما في دفع نشاط المنظمات الفوق قومية ، و من جهة أخرى فإن التعاون الذي تحرزه النخب في إطار المنظمات سوف يفقدها محفزاتها الأنانية ، و يجعلها أكثر استعدادا لدفع المشروع التعاوني.(9)

و قد ساهم الطرح الوظيفي في تفعيل العديد من محاولات التكامل الإقليمي ، حيث كان التركيز على «شعور الجماعة» (Esprit du Corp)، الذي تتقاطع بموجبه مصالح الفرد مع مصالح الجماعة ، و تبلغ ـ بهذا المنطق ـ مصالح الفرد أقصاها عندما تكون على المستوى الفوق قومي.(10)

يقول الطرح الوظيفي بالفصل بين السياسات الدنيا (Low Politics) و السياسات العليا (High Politics) ، و نجاح عمليات الاندماج يفرض أن تكون البداية بالسياسات الدنيا ، أو الميادين الاقتصادية و التقنية البعيدة عن السياسة ، و التي يمكن التقدم الاندماجي فيها عكس مجالات السياسية العليا كقضايا السياسة الخارجية و الدفاع و الهوية القومية ، و عليه من الأفضل ترك هذه المسائل إلى المراحل المتقدمة من المسار التكاملي ، حيث يسود منطق روح الجماعة و الاعتماد المتبادل ، إذن فالعملية التكاملية حسب الطرح الوظيفي عبارة عن مسار.[11]

يركز الطرح الوظيفي من ناحية أخرى على الإقليمية في المشاريع التكاملية ، حيث ينصح أن تكون تلك المشروعات الأولى بين عدد محدود من الدول ذات الإمكانيات و التي تتمتع بخصائص متقاربة ، و تعتبر هذه الدول «النواة» للمشروع التكاملي ، على أن يفتح باب الانضمام فيما بعد أمام الدول الأخرى الراغبة في الانضمام الى المشروع ، و يعبر عن ذلك بمصطلحات الانتشار و التوسع (Ramification and Spill Over) التي تكون نتيجة لقوة الدفع الناجمة عن نجاح المشروع النواة و جاذبيته.[12]

حاول الوظيفيون الجدد التخلي عن فكرة فصل السياسات إلى دنيا و أخرى عليا ، و ذلك لتفادي احتمال توقف المسار التكاملي ، و يعتمد هذا التصور على الطبقة التكنوقراطية باعتبارها الأكثر استعدادا لتطوير مجالات اختصاصها على المستوى الفوق قومي ، كما يراهن الوظيفيون الجدد على دور الأحزاب السياسية و جماعات المصالح للتغلب على سيادة الدولة ، ذلك أن الاحتكاك بين هذه الجماعات و إدراكها لمصالحها المشتركة يكسبها روح الجماعة التي تدافع من خلالها عن قضايا الاندماج لدى الحكومات الوطنية ، و من هذا المنطق فإن مصالح الأفراد تتحول إلى مصالح جماعية من خلال شبكات الاتصال.[13]

المحور الثاني: محاولات التكامل في إفريقيا

مع نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن في إفريقيا سوى أربع دول مستقلة هي أثيوبيا و ليبيريا و مصر و اتحاد جنوب إفريقيا ، ثم بعد ذلك عرفت القارة موجة تحرر شملت الكثير من بلدان إفريقيا ، سرعان ما أدركت القيادات السياسية في الدول حديثة الاستقلال أهمية العمل الإفريقي المشترك ، و هو ما انعكس في تحركات تلك القيادات ، فخلال الفترة الممتدة

بين سنتي 1958 و 1961 بلغ مجموع المؤتمرات الدولية و الاجتماعات السياسية التي عقدتها البلدان المستقلة آنذاك نحو ثمانين مؤتمرا و اجتماعا ، و هذه اللقاءات الإفريقية أسفرت عن محاولات تكاملية تجسدت في إنشاء العديد من المنظمات دون الإقليمية (الجهوية) ، و التي كان هدفها النهائي يتمثل في الوحدة القارية الشاملة.[14]

و فيما يلي سوف نحاول أن نستعرض أهم تلك المحاولات التكاملية في إفريقيا.

1ـ الاتحاد بين مصر و السودان: كان ذلك في عام 1951 بمبادرة مصرية بحتة ، و لم يؤخذ فيها برأي الشعب السوداني ، لذا فلم يكن بالإمكان تجسيد هذا الاتحاد على أرض الواقع.

2ـ اتحاد الدول الإفريقية: بادر بهذا الاتحاد دولتي غانا و غينيا في سنة 1958 ، ثم انضمت إليه فيما بعد جمهورية مالي ، و كان يرمي هذا التنظيم لتوحيد جميع دول غرب إفريقيا.

3ـ اتحاد مالي: في عام 1959 اتفق كل من السنغال ، و السودان الفرنسي (مالي حاليا) ، و فولتا العليا ، و داهومي ، و قرروا إقامة اتحاد في ظل الترابط مع فرنسا التي كانت لا تزال تسيطر على هذه الأقاليم ، و ذلك بموجب الدستور الفرنسي الصادر في سنة 1958.

4ـ مجلس الوفاق (اتحاد ساحل بنين): اتفقت دول ساحل العاج ، و النيجر ، و فولتا العليا ، و داهومي في عام 1959 على إقامة منظمة ترمي إلى تحقيق الوحدة فيما بينهم ، ثم انضمت إليهم فيما بعد دولة «توجو» في سنة 1966.[15]

5ـ منظمة الدار البيضاء: تأسست في جانفي من عام 1961 بين كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، و جمهورية غانا ، و جمهورية غينيا ، و مالي ، و المملكة المغربية و الجمهورية العربية المتحدة (التي كانت تضم مصر و سوريا) ، و تمثل الهدف الأساسي للمنظمة في استكمال الاستقلال السياسي للقارة و تحقيق وحدتها. [16]

في عام 1963 اجتمع اثنان و ثلاثون من رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية بالعاصمة الإثيوبية «أديس أبابا» ، و كان من أهم قرارات هذا الاجتماع إنشاء منظمة قارية تحت اسم منظمة الوحدة الإفريقية ، التي كان توقيع ميثاقها التأسيسي في 25 ماي 1963 ، و قد سعت المنظمة منذ نشأتها لتحقيق التعاون و التضامن في شتى الميادين بين الشعوب و البلدان الإفريقية ، كما استطاعت المنظمة تحقيق جملة من الإنجازات خاصة في مجال

تخليص القارة من الاستعمار التقليدي ، و كذا محاربة نظام التمييز العنصري الذي كان سائدا في بعض البلدان الافريقية كدولة جنوب إفريقيا ، و روديسيا الجنوبية (زمبابوي) ، إضافة إلى تسوية بعض الخلافات و الصراعات التي كانت بين بلدان القارة ، غير أن المنظمة لم تحقق الهدف المنشود المتمثل في الوحدة الإفريقية ، بل على العكس فإن الارتباط الاقتصادي و السياسي للدول الإفريقية ما فتئ يتزايد مع الأقطاب العالمية على حساب التنسيق و التعاون الإفريقي.[17]

كانت هناك فيما بعد عدة محاولات لتطبيق مقترحات الوظيفية ، خاصة فيما يتعلق بالتركيز على الجوانب الاقتصادية في إطار منظمات فرعية جهوية ، و في هذا السياق كان إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECWAS) التي تأسست في سنة 1975 بهدف دمج اقتصاديات خمسة عشر دولة ، و ذلك بالتنسيق في الميادين الصناعية و التجارية و المالية و الطاقة و الموارد الطبيعية و النقل و المواصلات.[18]

كذلك تأسست منظمة السلطة الحكومية للتنمية (IGAD) التي جاءت كاستخلاف للهيئة الحكومية للجفاف و التنمية التي أنشئت في عام 1986 من طرف ست دول من منطقة القرن الإفريقي ، ثم انضمت أليها إثيوبيا في عام 1993 ، و في عام 1995 جددت IGAD أهدافها بحيث أصبحت تسعى للتصدي لمخاطر الجفاف و تحقيق الأمن الغذائي ، و تكثيف العلاقات الاقتصادية بين أعضائها ، و كذا تطوير البنية التحتية ، و المساهمة في إدارة النزاعات في المنطقة و حلها.[19]

أيضا في إطار محاولة الاستفادة من الطرح الوظيفي أنشئ اتحاد المغرب العربي كمنظمة جهوية في إفريقيا ، و كان ذلك في 17 فيفري 1989 ، حيث اتفقت دول المغرب العربي الخمس (ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب و موريتانيا) على العمل المشترك في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية ، إضافة إلى التنسيق السياسي و الأمني فيما بينها.[20]

جماعة تنمية الجنوب الإفريقي أو منظمة SAADC هي الأخرى من المنظمات الجهوية في إفريقيا ، كان تأسيس الجماعة في عام 1992 من قبل أربعة عشر دولة من منطقة جنوب إفريقيا ، و يعتبر هذا التنظيم ـ هو الآخر ـ امتدادا لمؤتمر تنسيق سياسات التنمية للجنوب الإفريقي الذي أنشئ في سنة 1980 ، تمثل هدف الجماعة في التعاون الاقتصادي بين دول

المنطقة ، و دفع التنمية ، و كذا التنسيق على مستوى السياسات الخارجية للدول الأطراف.[21]

بعدها أنشئت السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية و الجنوبية (COMESSA) في ديسمبر 1994 ، و كانت خلفا لمنطقة التجارة التفضيلية التي أنشئت منذ عام 1981 ، ضمت السوق عشرين دولة إفريقية ، سعت هذه المنظمة لتحقيق اندماج اقتصادي من خلال خفض التعريفات الجمركية إلى نسبة بلغت 90 بالمائة ، كما تهدف المنظمة لإقامة اتحاد نقدي بحلول عام 2025.[22]

تجمع دول الساحل و الصحراء هو أيضا منظمة جهوية في إفريقيا تضم ثلاثة و عشرين دولة تتربع في مجموعها نحو 40 بالمائة من مساحة القارة الإفريقية ، أنشئ هذا التنظيم بمبادرة من ليبيا و السودان و تشاد و مالي و النيجر في سنة 1998 ، و في عام 2000 اعترفت منظمة الوحدة الإفريقية بهذه المنظمة ، مما حفز العديد من دول المنطقة للانضمام إليها ، يعتبر تجمع دول الساحل و الصحراء نقلة نوعية في محاولات التكامل الافريقي حيث استطاع أن يجمع بين شمال القارة و جنوبها متجاوزا بذلك الحواجز الجغرافية المتمثلة في الصحراء الكبرى.[23]

مع بوادر الألفية الثالثة ، و بالتحديد خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بليبيا في 09 سبتمبر 1999 اتفق المشاركون على ضرورة إعادة النظر في المنظمة ، و استخلافها بمنظمة جديدة تراعي التحولات الحاصلة في البيئة الإقليمية و الدولية ، و في قمة جنوب إفريقيا خلال شهر جويلية من عام 2001 كان إنشاء منظمة الاتحاد الإفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية.[24]

و من أجل تسهيل تنفيذ الأهداف المسطرة في إطار الإتحاد الإفريقي ، كانت مبادرة «نيباد» (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا) بتاريخ 23 أكتوبر 2001 بنيجيريا ، و تهدف هذه المبادرة لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا ، و التخفيف من حدة الفقر ، و الحد من التهميش الذي تعانيه إفريقيا على المستوى العالمي.[25]

من خلال جميع هذه المبادرات سواء في طابعها الإقليمي (الجهوي) أو القاري ، يمكن القول بوجود تلك الإرادة السياسية التي أشار إليها رواد التوجه التكاملي في العلاقات الدولية و خير مثال على ذلك الإعلان الصادر عن المؤتمر السادس و العشرين لرؤساء دول و

حكومات منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1990 ، حيث ورد في الإعلان «إننا نؤكد أن تنمية إفريقيا هي مسؤولية حكوماتنا و شعوبنا ، و نحن مصممون الآن أكثر من ذي قبل على إرساء أساس ثابت للتنمية المستدامة التي تركز على البشر و الاعتماد على الذات ، و ذلك على أساس العدالة الاجتماعية و الاعتماد الجماعي على الذات ، من أجل تحقيق التحول الهيكلي السريع لاقتصاداتنا ، و في هذا السياق فنحن مصممون على العمل الجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال التعاون الإقليمي».[26]

كذلك اتفق المؤتمرون في اجتماع القمة للاتحاد الإفريقي في جانفي 2012 على ضرورة تعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية ، و الإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة في القارة.[27]

المحور الثالث: واقع التكامل الإفريقي

من خلال دراسة مختلف المشاريع التكاملية في إفريقيا ، يمكن القول أن هذه المشاريع تبنت الطرح الوظيفي قصد بلوغ أهداف التكامل ، و تجلى ذلك من خلال تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية و دون الإقليمية ، فبحلول عام 2007 أحصت إفريقيا سبعة منظمات حكومية دون إقليمية ، و سبعة تجمعات اقتصادية جهوية.[28]

ساهمت هذه المنظمات في توطيد العلاقات بين البلدان الإفريقية ، من خلال زيادة التجارة و تنقل الافراد و رؤوس الأموال ، إضافة إلى العمل على حل بعض الخلافات السياسية بين الدول الأطراف ، فمنظمة ECWAS مثلا سجلت تقدما ملحوظا في مجال تنقل الأفراد ففي بروتوكول 25 ماي 1982 صادقت الدول الأعضاء على قانون يمنح حق المواطنة للرعايا على أي إقليم في المنظمة ، أيضا في بروتوكول جويلية 1985 صادق الأطراف على دفتر يتعلق بتنقل الأشخاص ، و في سنة 2000 كان قرار إيجاد جواز سفر خاص بجميع مواطني المنظمة ، إضافة إلى إنشاء شركة طيران مشتركة (ASKY) تضمن تنقل الأشخاص بين بلدان الجماعة ، و في سنة 2003 وافقت الدول الأعضاء على تبني سياسة طاقوية مشتركة ، ثم سياسة فلاحية مشتركة في عام 2005 ، ثم سياسة صناعية مشتركة في عام 2010 ، كذلك استطاعت الجماعة إقامة بنك مركزي مشترك يصدر عملة موحدة.[29]

من جهتها منظمة COMESSA استطاعت أن تزيد من حجم المبادلات التجارية بين أطرافها من خلال آليات تحرير التجارة ، إذ بعدما قدرت التجارة البينية لدول الجماعة

بنحو 9074.1 مليون دولار في سنة 2007 ، فإنها بلغت قيمة 14329.4 مليون دولار في السنة الموالية.[30]

اتحاد المغرب العربي حاول الاستفادة من الطرح الوظيفي الجديد ، من خلال التركيز على الجوانب التقنية المتمثلة في إنشاء نظام مشترك لرصد المياه الجوفية بين تونس و الجزائر و ليبيا. أما الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ، فقد تبنت خلال سنة 2007 تعريفة جمركية خارجية موحدة ، كما أكدت على ضرورة تسهيل تنقل الأفراد خاصة رجال الأعمال ، و كذا تعاون دول الجماعة في مجال الطاقة و محاربة المخدرات.[31]

رغم كل ما حققته التجمعات الإقليمية في إفريقيا ، إلا أن هذه المشاريع التكاملية تبقى دون المستوى المنشود ، ذلك أن التكامل الإقليمي في إفريقيا يواجه العديد من المعوقات ، ففي سنة 2000 سجلت إفريقيا أكثر من مائتي منظمة بين البلدان الإفريقية ، و هذا يشير إلى مدى التجزئة التي أصبحت تشهدها إفريقيا.[32]

زيادة على ذلك هناك انتماءات مختلفة للدول الإفريقية ، حيث أن من أصل أربعة و خمسين دولة إفريقية ، نجد أن ستة و عشرين دولة تنتمي إلى تجمعين دون إقليميين ، و عشرين دولة تنتمي إلى ثلاث تجمعات جهوية ، و هناك دول منخرطة في أربعة تنظيمات جهوية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطي ، في حين تبقى ست دول فقط تنتمي لتنظيم جهوي واحد منها الجزائر ، و هذا التعدد في الانتماءات يشتت العمل دون الإقليمي و يعرقل مسار الوحدة القارية.[33]

أيضا من الناحية الميدانية لا تتوفر إفريقيا على ما سماه Karl Deutsch «النمو الكبير في قدرات كل الوحدات المشاركة» ، و التي يفترض بها أن تكون كمحرك و محور للعملية التكاملية ، فحسب تقرير البنك الدولي لعام 2000 فإن الناتج المحلي الخام لإفريقيا لا يمثل سوى 01 بالمائة من الناتج المحلي العالمي ، كما أن مساهمة القارة في التجارة العالمية لا تتجاوز نسبة 02 بالمائة ، و جاءت تقديرات عام 2007 لتؤكد الوضع الاقتصادي المتدهور لإفريقيا ، إذ أن مجموع الدخل الوطني الخام لجميع دول إفريقيا جنوب الصحراء لا يمثل سوى 1.4 بالمائة من الدخل العالمي ، فهو يتجاوز بقليل فقط الدخل الوطني الخام لدولة هولندا.[34]

زيادة على ذلك ، نجد في إفريقيا عدم تجانس اقتصادي بين الوحدات المشاركة في

العملية التكاملية ، فدولة جنوب إفريقيا تساهم بنسبة 36 بالمائة من الدخل الخام لإفريقيا جنوب الصحراء ، كما تمثل نيجيريا في تجمع دول الساحل و الصحراء نسبة 37 بالمائة من الناتج الداخلي الخام للجماعة ، ثم تليها مصر بنسبة قدرها 18 بالمائة ، في حين تساهم باقي الدول التسعة و العشرين مجتمعة بنسبة 45 بالمائة ، كذلك الشأن بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى التي تضم اثنا عشر دولة ، بحيث أن أنغولا و جمهورية الكونغو تساهمان بنسبتي 36 بالمائة و 19 بالمائة ـ على التوالي ـ في إجمالي الناتج الداخلي الخام. أما في منظمة ECWAS فتساهم نيجيريا لوحدها بنسبة 75 بالمائة من الناتج المحلي الخام للجماعة ، و ذلك حسب إحصائيات عام 2016.(35)

كذلك تعرف إفريقيا تشابها في الأنماط الانتاجية الزراعية ، إذ هناك ضعف في القاعدة الصناعية ، فجماعة ECWAS مثلا لم تحص في سنة 1990 سوى 2500 مؤسسة صناعية مع العلم أن 60 بالمائة من منها تتمركز في كوديفوار و سينغال ، و هذا الوضع يضعف التجارة البينية حتى في ظل رفع الحواجز الجمركية ، يضاف إلى هذا ضعف البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بالطرقات و السكك الحديدية و الموانئ.(36)

خلال سنة 1989 ، أي بعد حوالي أربعة عشر سنة من إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، لم تتجاوز التجارة البينية لدول الجماعة نسبة 10 بالمائة من إجمالي تجارتها الخارجية ، كذلك الشأن بالنسبة للسوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا ، فحسب إحصائيات سنتي 2007 و 2008 لم تتجاوز التجارة البينية لدول السوق 4.21 بالمائة و 4.44 بالمائة على التوالي ، و خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 حتى سنة 2011 بلغ متوسط حصة الصادرات بين البلدان الإفريقية ككل نسبة 11 بالمائة من مجموع صادرات السلع الإفريقية و هي نسبة متدنية مقارنة بنسبة 50 بالمائة بين الدول النامية في آسيا ، و 21 بالمائة بين دول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR) ، و 40 بالمائة بين دول أمريكا الشمالية ، و 70 بالمائة بين الدول الأوروبية.(37)

إذن فرغم التركيز على تحرير التجارة ـ في شكل مناطق للتجارة الحرة و اتحادات جمركية و أسواق مشتركة ـ كآلية لدفع التكامل الإقليمي في إفريقيا ، غير أن نسبة التجارة بين الدول الإفريقية بقيت متواضعة ، بل شهدت تراجعا ملحوظا ، فحسب إحصائيات عام

1997 بلغت التجارة البينية للدول الإفريقية نسبة 22.4 بالمائة من إجمالي تجارة القارة لكن هذه النسبة تراجعت إلى 11.3 بالمائة في سنة 2011 ، و يعزى هذا التراجع إلى النمو الكبير في التجارة الإفريقية مع باقي مناطق العالم ، و التي قدرت بحوالي 145339 مليون دولار في عام 2005 ، لتصل الى 307657 مليون دولار في عام 2008.(38)

هناك بعض الإحصائيات التي توحي بوجود تطور في حجم التجارة البينية في إفريقيا فخلال الفترة (2000 ـ 2011) تزايدت التجارة بين البلدان الإفريقية بنحو 4.1 ضعف ، أي من 32 مليار دولار في سنة 2000 إلى 130 مليار دولار ف سنة 2011 ، لكن هذا التطور بالقيمة الاسمية ، أما بالقيمة الحقيقية (أو بالأسعار الثابتة لعام 2000) ، فالتجارة بين الدول الإفريقية لم تزد سوى بحوالي 1.7 ضعف ، أي من 32 مليار دولار الى 54 مليار دولار فقط ، و عليه فنسبة كبيرة من هذه الزيادة مردها إلى ارتفاع الأسعار في المواد المتبادلة.(39)

يضاف إلى جميع هذه العوائق التقنية ، تحديات سياسية تعرقل مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا ، حيث لا تتوفر إرادة سياسية حقيقية لدى القيادات السياسية في القارة لتجسيد القرارات المتفق عليها في مجال التعاون الإقليمي ، ففي تقرير الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لعام 1991 ورد فيه أنه خلال خمسة عشر سنة الأولى من عمر المنظمة (1975 ـ 1990) لم تكن هناك أية مبادرة سياسية لتجسيد قوانين و قرارات المنظمة.(40)

أما بخصوص المبادرات التكاملية المتعددة في القارة فيمكن القول أن هناك نوعا من الاندفاع السياسي دون أن يرافق ذلك آليات للتجسيد مثل الدراسات الميدانية و المخصصات المالية و هو ما يمكن اسقاطه على السياسات الاقتصادية المشتركة في إطارECWAS ، أو السوق الإفريقية المشتركة المتفق على إنشائها في إطار الاتحاد الإفريقي بحلول عام 2025.(41)

يضاف إلى التحديات السياسية عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا التي تسجل أغلب دولها ضعفا في الولاء السياسي و أزمة مشروعية ، فحتى على المستوى الداخلي نجد أن هناك تشتتا داخل الدولة الواحدة ، إذ بعض الأفارقة لا يعتبرون أنفسهم موالين لسلطة مركزية معينة ، و تبقى ولاءاتهم للقبائل التي نشؤوا فيها مثل «اليوروبا» و «الولوف» و «الأكان» ، و هذا يضعف بناء أي تكتل إقليمي (فوق قومي).(42)

أيضا تعاني إفريقيا الكثير من النزاعات الحدودية مثل تلك التي بين إثيوبيا و إرتريا ، و

أوغندا و كينيا ، و مالاوي و تنزانيا ، و ملاوي و زامبيا ، و المغرب و الجزائر ، إضافة إلى الحروب الأهلية في كل من الكونغو الديمقراطي و رواندا و بوروندي و سيراليون.(43)

كذلك للعامل الخارجي دورا في الحد من التكامل الإفريقي ، حيث هناك منافسة بين القوى العالمية على توطيد علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع إفريقيا ، فحسب إحصائيات عام 2000 توجه نسبة 35 بالمائة من صادرات إفريقيا نحو الدول الأوروبية ، و في سنة 2010 صدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نسبة 50.7 بالمائة من منتجاتها ـ أغلبها في شكل مواد خام ـ نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، كما استوردت الجماعة ذاتها ما نسبته 31.6 بالمائة من حاجياتها من الاتحاد الأوروبي ، و هذا يدل على ارتباط التجمعات الاقتصادية في إفريقيا مع القوى الاقتصادية العالمية بدل ارتباطها مع التجمعات الاقتصادية الإفريقية الأخرى.(44)

الخاتمة:

بناء على ما تقدم يمكن القول أن البلدان الإفريقية كانت لها عدة مشاريع تكاملية ، و هذه المشاريع كانت إما على المستوى القاري مثل منظمة الوحدة الإفريقية ، ثم الاتحاد الافريقي ، أو على مستويات دون إقليمية ، أي في شكل منظمات جهوية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، و منظمة السلطة الحكومية للتنمية ، و الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى ، و اتحاد المغرب العربي ، و السوق المشتركة لدول إفريقيا الشرقية و الجنوبية ، و تجمع دول الساحل و الصحراء.

جميع هذه المحاولات سعت للاستفادة من التصور الوظيفي ، بحيث قامت في شكل منظمات إقليمية ، و ركزت على التعاون في السياسات الدنيا مثل التجارة و الزراعة و الصناعة و الطاقة و الموارد المائية ، و ذلك بهدف الوصول لتحقيق تعاون على المستويات العليا ، أي الميادين السياسية و الأمنية و الثقافية.

رغم كثرة مشاريع التكامل في إفريقيا ، غير أن مستوى الاندماج القاري يبقى دون المستوى المنشود ، ذلك أن هناك جملة من التحديات التي تعوق مسار التكامل الإفريقي ، و من هذه المعوقات أن جل محاولات التكامل جاءت نتيجة لاندفاع سياسي نحو الاندماج الإقليمي ، دون أن يسبق ذلك دراسات ميدانية معمقة حول الظروف العامة للقارة ، و

إمكانيات التكامل و نتائجه ، يضاف إلى ذاك ضعف الإرادة السياسية الحقيقية في الاندماج فأغلب محاولات التكامل كان يراد بها الدعاية من قبل القيادات السياسية لإيهام الرأي العام بنية الاندماج.

زيادة على هذا ، تعاني إفريقيا من عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، و التدخلات الأجنبية في القارة لضمان مصالحها ، و جميعها تعد كتحديات في وجه مسار التكامل الإقليمي.

و في الأخير نقول أن الطرح الوظيفي الذي استطاع أن يقود أوروبا نحو أشواط متقدمة من الاندماج الإقليمي، عجز عن تحقيق ذلك في إفريقيا نظرا لتباين الظروف و اختلاف المعطيات ، و عليه فالظروف العامة للقارة هي التي يفترض بها أن تحدد و تكيف الإطار النظري الواجب اتباعه لبلوغ التكامل الإقليمي ، لأن لكل نظرية هدف أو كما قال Robert Cox.

الهوامش:

(1) عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج. 1 ، مادة: تكامل ، اندماج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1985) ، ص.ص. 779 ـ 780.

(2) «أليس لاندو» ، **السياسة الدولية النظرية و التطبيق** ، تر. قاسم المقداد (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2008) ، ص. 108.

(3) «جيمس دورتي» و «روبرت بالستغراف» ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر. وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985) ، ص. 281.

(4) عمار بن سلطان ، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2011) ، ص. 387.

(5) «مارتن غريفيتش» و «تيري أوكلاهان» ، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية** ، مادة: الاندماج (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2008) ، ص.ص. 89 ـ 91.

(6) «لاندو» ، **مرجع سابق** ، ص. 108.

(7) «غريفيتش» و «أوكلاهان» ، **مرجع سابق** ، ص.ص. 89 ـ 91.

(8) عبد اللطيف الفراتي ، **المجموعة الاقتصادية الاوروبية** (تونس: دار سراس للنشر ، 1993) ، ص.ص. 23 ـ 29.

(9) «كارل و. دويتش» ، **تحليل العلاقات الدولية** ، تر. محمود نافع (القاهرة: مكتبة الأنجلو

المصرية ، 1982) ، ص.ص. 241 ، 242.

(10) **المرجع نفسه** ، ص.ص. 222 ـ 225.

(11) محمد علي العويني ، **العلاقات الدولية المعاصرة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1982) ، ص.ص. 132 ـ 135.

(12) «دورتي» و «بالستغراف» ، **مرجع سابق** ، ص. 287.

(13) بن سلطان ، **مرجع سابق** ، ص. 399.

(14) بطرس بطرس غالي ، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1987) ، ص.ص. 07 ـ 09.

(15) **المرجع نفسه** ، ص.ص. 10 ـ 27.

(16) أمين إسبر ، **مسيرة الوحدة الإفريقية** (بيروت: دار الكلمة للنشر ، ط. 2 ، 1983) ، ص.ص. 61 ـ 63.

(17) خليل حسين ، **المنظمات القارية و الإقليمية** (بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2010) ، ص.ص. 305 ـ 307.

(18) منى حسن علي ، «دور التجمعات الاقليمية الفرعية في فض النزاعات الافريقية 1989 ـ 2001 (اكواس ـ ايقاد)» ، **قضايا استراتيجية** ، ع. 3 ، ماي 2003 ، ص.ص. 46 ـ 62.

(19) **المكان نفسه.**

(20) البشير الكوت ، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا** (بنغازي: المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الاخضر ، د س ن) ، ص.ص. 47 ـ 68.

(21) عبد الله الأشعل ، **الاتحاد الافريقي و القضايا الافريقية المعاصرة** (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة و الطباعة و النشر ، 2003) ، ص.ص. 17 ـ 19.

(22) **المرجع نفسه** ، ص.ص. 11 ـ 13.

(23) الكوت ، **مرجع سابق** ، ص.ص. 69 ـ 85.

(24) إكرام محمد صالح حامد ، **مجلس السلم و الامن الافريقي التكوين و الأدوار** (السودان: المركز العالمي للدراسات الافريقية ، 2007) ، ص.ص. 3 ـ 8.

(25) فائقة الرفاعي ، **الحلم الإفريقي** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2014) ، ص.ص. 136 ـ 145.

(26) «كونلي أموو» ، «فرنسا و مشروع التكامل الاقتصادي في إفريقيا الناطقة بالفرنسية» ، تر. عزة زيان ، **مجلة إفريقيا** ، ع. 2 ، مجلد 2 ، مارس 2000 ، ص.ص. 155 ـ 179.

(27) الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية) ، **التنمية الاقتصادية في إفريقيا** ، 28 جوان 2013 ، ص.ص. 1 ـ 15.

(28) Issaka K. Souaré , « Regard Critique sur l'Intégration Africaine comment Relever les Défis » , *www.issafrica.org* , 20 / 03 / 2017.

(29) Sayabou Laoual et Autre , "Comprendre et Participer au Processus Oust-Africain d'Intégration Régionale » , **www.***repaoc.org* , 25 / 03 / 2017.

(30) ولد محمد عيسى محمد محمود ، «معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)» ، **مجلة الباحث** ، ع. 10 ، 2012 ، ص.ص. 23 ـ 32.

(31) الأمانة العامة للأمم المتحدة ، «تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في إفريقيا» ، **تقرير الدورة الحادية و الأربعين للجنة الاقتصادية لإفريقيا** ، 02 أفريل 2008 ، ص.ص. 01 ـ 12.

(32) «أموو» ، **مرجع سابق** ، ص.ص. 155 ـ 179.

(33) K. Souaré , **Op Cit**.

(34) Thiery Garcin , **Les Grandes Questions Internationales Depuis la Chute du Mur de Berlin** (France : Editions Economica , 2emme ed. , 2009) , p. 238.

(35) Nations Unies (Commission Economique pour l'Afrique) , « Indice de l'Intégration Régionale en Afrique » , *www.unica.org* , 25 / 03 / 2017.

(36) Yves Bourdet , ***Limites et Défis de l'Intégration Régionale en Afrique*** (Suède : Edita Communication A.B. , 2005) , p.p. 05 – 39.

(37) الأمم المتحدة ، «التنمية الاقتصادية في إفريقيا» ، **مرجع سابق** ، ص.ص. 01 ـ 15.

(38) ولد محمد ، **مرجع سابق** ، ص.ص. 23 ـ 32.

(39) الأمم المتحدة ، «التنمية الاقتصادية في إفريقيا» ، **مرجع سابق** ، ص.ص. 01 ـ 15.

(40) «أموو» ، **مرجع سابق** ، ص.ص. 155 ـ 179.

(41) Bourdet , ***Op . Cit.*** , p.p. 05 – 39.

(42) محمد عبد الغني سعودي ، **قضايا إفريقيا** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1980) ، ص. 193.

(43) ولد محمد ، **مرجع سابق** ، ص.ص. 23 ـ 32.

(44) Commission Economique pour l'Afrique , « Integration Régionale en Afrique de l'Ouest » , *www.integrate-africa.org* , 20 / 03 / 2017.